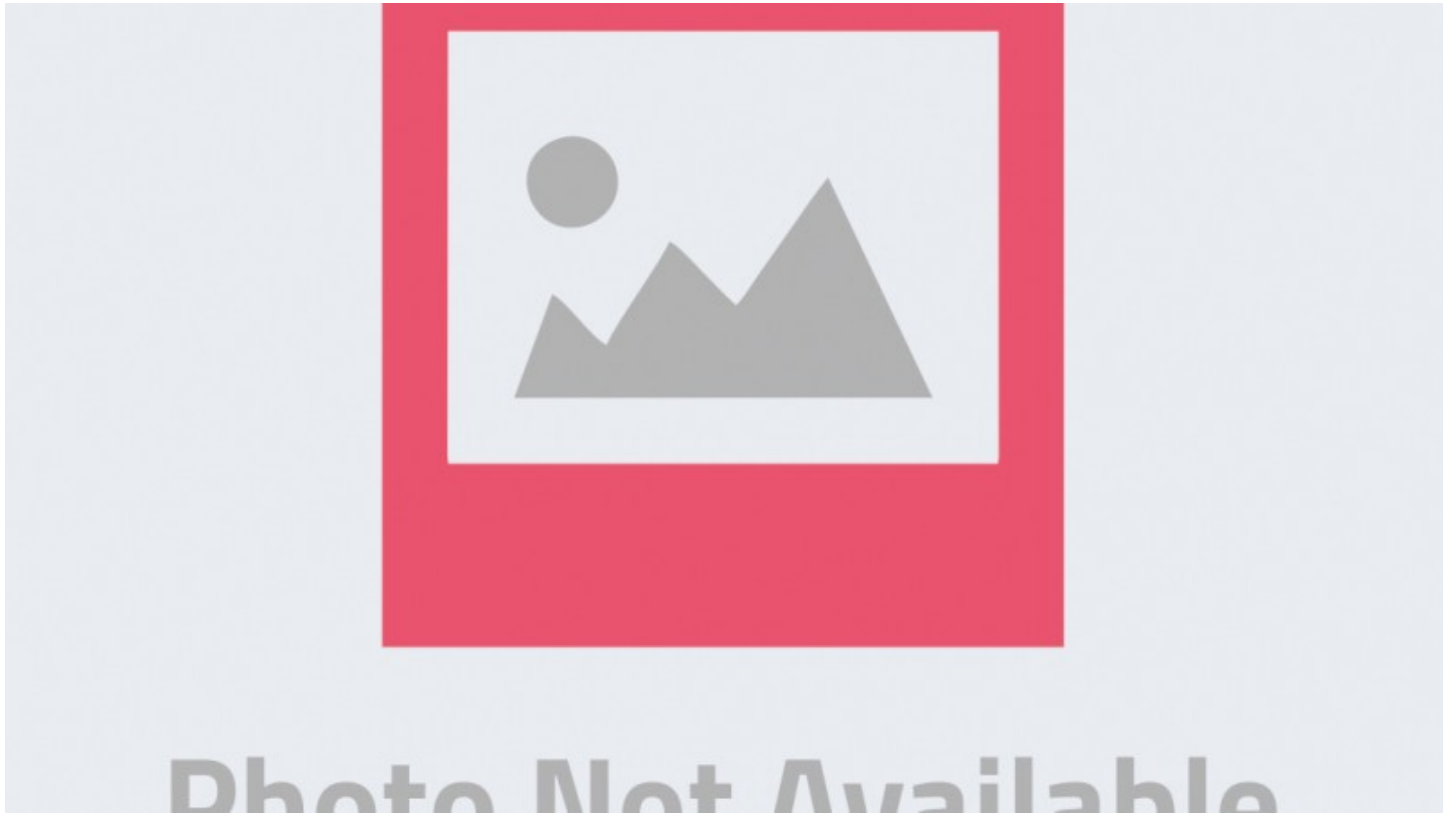


بيان صادر عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" - تيار الإصلاح الديمقراطي



14 إبريل 2019 - 19:12

تابع الجميع إرهابات تشكيل حكومة الدكتور محمد اشتية ودور رئيس المقاطعة في تشكيلها، وما شاب ذلك من تضليل في جولة مشاورات الفصائل، والتي خلصت ليعين فريق المقاطعة من يريد، ويؤجل ما شاء من وزارات، ليخرج في النهاية بحكومة تنفذ أجندته، بعد ان رفضت فصائل رئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة في حكومة تكرر الانقسام وتزيد الحالة الفلسطينية احتقاناً.

وفي مخالفة واضحة للقانون الأساسي الفلسطيني الذي تجاوزه عباس منذ زمن بضرورة منح الثقة للحكومة عبر المجلس التشريعي، الذي استولى عباس على صلاحياته قبل أن يقرر حله منفرداً، لينتزع بذلك كل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية ويضعها في يده، ويجسد نظام الرجل الواحد الأوحده.

وأمام ذلك العبث بمصالح شعبنا، فإن تيار الإصلاح الديمقراطي يؤكد على ما يأتي:

أولاً: أن حكومة اشتية هي حكومة غير قانونية وتخالف القانون الأساسي الفلسطيني، وتعتبر حكومة عباس الشخصية وليست حكومة للشعب الفلسطيني.

ثانياً: تشكيل الحكومة بهذه الآلية يزيد من الانقسام في الساحة الفلسطينية وسيكون مصيرها الفشل دون شك.

ثالثاً: نؤكد على وجوب تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها كل الفصائل الفلسطينية، بما فيها حركة حماس والجهاد الإسلامي.

رابعاً: الحل الأمثل للخروج من المأزق الوطني هو بتجديد الشريعات من خلال العودة للشعب الفلسطيني لينتخب رئيساً ومجلساً تشريعياً ومجلساً وطنياً، فالشعب كان وسيبقى مصدر السلطات.

وسنستمر في الدفاع عن جماهير شعبنا وحقوقه ..

وإنها لثورة حتى النصر

الأحد / ١٤ نيسان / ٢٠١٩

Fatah's Democratic Reformist Current
حركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح
تيار الإصلاح الديمقراطي



بيان صادر عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" تيار الإصلاح الديمقراطي

تابع الجميع إرهابات تشكيل حكومة الدكتور محمد اشتية ودور رئيس المقاطعة في تشكيلها، وما شاب ذلك من تضليل في جولة مشاورات الفصائل، والتي خلصت ليعين فريق المقاطعة من يريد، ويؤجل ما شاء من وزارات، ليخرج في النهاية بحكومة تنفذ أجندته، بعد ان رفضت فصائل رئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة في حكومة تكرس الانقسام وتزيد الحالة الفلسطينية احتقاناً.

وفي مخالفة واضحة للقانون الأساسي الفلسطيني الذي تجاوزه عباس منذ زمن بضرورة منح الثقة للحكومة عبر المجلس التشريعي، الذي استولى عباس على صلاحياته قبل أن يقرر حله منفرداً، ليتنزع بذلك كل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية ويضعها في يده، ويجسد نظام الرجل الواحد الأوحده.

وأمام ذلك العبث بمصالح شعبنا، فإن تيار الإصلاح الديمقراطي يؤكد على ما يأتي:

أولاً: أن حكومة اشتية هي حكومة غير قانونية وتخالف القانون الأساسي الفلسطيني، وتعتبر حكومة عباس الشخصية وليست حكومة للشعب الفلسطيني.

ثانياً: تشكيل الحكومة بهذه الآلية يزيد من الانقسام في الساحة الفلسطينية وسيكون مصيرها الفشل دون شك.

ثالثاً: نؤكد على وجوب تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها كل الفصائل الفلسطينية، بما فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي.

رابعاً: الحل الأمثل للخروج من المأزق الوطني هو بتجديد الشرعيات من خلال العودة للشعب الفلسطيني لينتخب رئيساً ومجلساً تشريعياً ومجلساً وطنياً، فالشعب كان وسيبقى مصدر السلطات.

وسنستمر في الدفاع عن جماهير شعبنا وحقوقه...

وإنها لثورة حتى النصر

تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح
الأحد / 14 نيسان / 2019